مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

دور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

"دراسة قياسية للفترة – 2000م–2017م "

دحماني نور الهدى

جامعة الشاذلي بن جديد – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– الطارف – الجزائر

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة تبيان إلى أي مدى يساهم القطاع السياحي في تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2017) في إطار التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط، وتقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن السياحة تلعب دور ضعيفاً جدا في الاقتصاد الوطني الجزائري ومن ثم في تفعيل النمو الاقتصادي.وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر على غرار الكثير من الدول تمتلك مجموعة من المقومات تجعلها تقارع الدول الرائدة في مجال السياحة، حيث أدركت في السنوات الأخيرة أهمية السياحة وأنها ضرورة حتمية للخروج من النموذج المنتهج المتمثل في اعتماد الصناعة البترولية، فهي تسعى جاهدة إلى تأطير قطاع السياحة من خلال جملة من البرامج والاستراتيجيات تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مطلع 2030. وأثبتت الدراسة القياسية عدم وجود علاقة سببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2017).

ABSTRACT:

This study aimed to explain the contribution of the tourism sector in boosting economic growth in Algeria during the period (2000-2017) within the framework of economic diversification away from the oil sector. The study is based on a major hypothesis that claims tourism plays a very weak role in the Algerian national economy and hence in the activation of economic growth. The results of the study showed that Algeria like many countries has a group of factors which make it competitive against the leading nations in the tourism field; since in recent years Algeria had realized the importance of tourism and grasped its imperative, to exit from the followed model based on total reliance on petroleum industry. Accordingly, it seeks to develop the tourism sector by programs and strategies, which featured in the guideline plans for tourism adaptation towards the beginning of 2030.The results of the econometric study show that there is no causal relationship between tourism and economic growth in Algeria during the period (2000-2017).

الكلمات المفتاحية: السياحة، النمو الاقتصادي، المقومات السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

المقدمة:

لم تعد السياحة في معظم دول العالم مجرد ظاهرة اجتماعية بل تحولت إلى أنشطة ترفيهية ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية وثقافية. ولقد شهدت صناعة السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح، وعلى إثر ذلك أصبحت تتمتع بأهمية كبيرة في العالم، كما تقوم عليها اقتصاديات كثيرة من الدول على اعتبار أنها قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها. كما يتميز المردود السياحي بأنه مرتفع، بالتالي

يعتبر أهم مصادر الدخل الوطني من خلال زيادة المداخيل من العملات الصعبة والإسهام في الإيرادات الحكومية وخلق المزيد من فرص العمل.

الجزائر وعلى غرار باقي الدول تسعى إلى رفع معدلات نموها الاقتصادي، بعيدا عن اعتمادها على القطاع النفطي، ما أدى بها إلى السعي للبحث عن مصادر تمويلية بديلة، وأبرزها الاعتماد على الإيرادات السياحية.ولكن بالرغم من المؤهلات والمقوماتالسياحية التي تمتلكها الجزائر تجعل منها دولة سياحية بامتياز، إلا أنها تسجل تدفقات بشرية ضعيفة جدا. حيث تحتل المرتبة 147 من أصل 174 دولة.

بالتالي فإن وضع إستراتيجية وطنية من أجل النهوض بالقطاع السياحي أضحى أمر ضروري من أجل الخروج عن الاعتماد الكلي على البترول، وتحسين صورة الجزائر. كما يجب إزالة جميع القيود التي تعيق القطاع السياحي حتى يمكن تحويله إلى قطاع يمتلك قدرات تنافسية للدخول في الساحة الدولية.

تأتي هذه الدراسة لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين السياحة والنمو الاقتصادي، من خلال اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، ومن ثم تحديد العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في الجزائر خلال الفترة(2000م–2017م).

مشكلة الدراسة:

ما هو دور القطاع السياحي في تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000م–2017م)؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل يمكن أن يكون القطاع السياحي بديل تنموي لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري؟
2. ما هي طبيعة العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000م–2017م)؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تلعب السياحة دوراً ضعيفاً جدا في الاقتصاد الوطني الجزائري ومن ثم في تفعيل النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: وتيرة النهوض بالقطاع السياحي بطيئة جدا.

الفرضية الثالثة: بالرغم من وجود مؤهلات سياحية في الجزائر إلا أن القطاع السياحي بها غير نشط وفعال.

الفرضية الرابعة: تتبنى الجزائر إستراتيجية لتطوير القطاع السياحي وتفعيل دوره في الاقتصاد.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة سببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000م إلى غاية 2017م.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أنها منسجمة مع الاهتمام الواسع بموضوع السياحة ودورها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك للاعتماد عليها كبديل تنموي لقطاع النفط. كما تكمن أهميتها في إبراز الواقع السياحي الجزائري وذلك بتثمين مميزات المزيج السياحي المتنوع الذي تزخر به، مع التحسيس بضرورة تفعيل هذا القطاع وتطويره لما يجعله قطاعا استراتيجيا يعتمد عليه في تنويع الصادرات الجزائرية.ودراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في الجزائر التي يعرف القطاع السياحي فيها نمو بطيئا جدا يسبب العديد من المعوقات.

أهداف الدراسة:

1. تحديد عوامل الجذب السياحي للجزائر وربط العلاقة بين الموارد السياحية فيها والحاجة إلى تطويرها لتحقيق أهدافها.

2. التطرق إلى واقع السياحة في الجزائر ومعرفة مدى مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني، ومن ثم إبراز جهود الدولة من خلال الاستراتيجيات والبرامج كحلول لإصلاح هذا القطاع السياحي.
3. القياس التجريبي لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياحة والنمو الاقتصادي، ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما في الجزائر خلال الفترة(2000م–2017م).
4. تبيان أهم العراقيل التي تواجه القطاع السياحي الجزائري واقتراح بعض الأساليب والطرق لتفعيله حتى يؤدي الدور المنوط به.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على تحليل وتقييم القطاع السياحي في الجزائر ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي، ودراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واتجاه العلاقة السببية بينهما خلال الفترة (2000م–2017م).

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل الكمي في معالجة جوانب موضوع الدراسة.

تعريف السياحة :

يعرفها الاقتصادي النمساوي" هيرمان فوشوليرون" على أنها: "كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية معينة".(الطائي، 2006م، ص 23) .

وتعرف أيضا على أنها" ما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة، وتشمل السياحة جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة، وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات، والسياحة بهذا المفهوم نوع من أنواع السفر الذي يختلف عن رحلة العمل اليومية أو الهجرة أو التسوق أو الإقامة الدائمة".(غنيم، سعد،2003م، ص23).

دور السياحة في دعم الاقتصاد :

يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة في الاقتصاد من خلال النقاط التالية:

أ/ خلق مناصب العمل: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج. فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب شغل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و10 مرات قطاع البناء .(Hoermer , 1997, p40)

ب/ الأثر على تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.(الأنصاري، 2002م، ص32).

وتعرف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف، حيث يأخذ الإنفاق عدة أشكال أهمها: الإنفاق في الفنادق،استخدام وسائل النقل(جوي، بحري، بري)، الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة، الإنفاق على المشتريات السلعية، رسوم التأشيرات المفروضة على السياح.

بالتالي فإن قدوم السياح الأجانب يساهم في تنشيط ميزان المدفوعات في البلدان التي تستضيفهم بما أنهم يدخلون إلى هذه الدول عملات صعبة، كما أن تنقل المواطنين المقيمين إلى الخارج في إطار السياحة يؤدي إلى خروج العملات ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات. ومن بين الدول التي تسجل ميزان سياحي ايجابي بلدان OCDE منها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 43 مليار دولار، تليها إسبانيا بـ 35 مليار دولار، فرنسا بـ 13 مليار دولار.(سعداوي، بوحطو، 2010، ص5) .

ج/ دورها في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي:(ماهر، أبو قحف، 1999م، ص17) .

– مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.

– المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.

– فروق تحويل العملة.

– الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

– الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

د/ أهمية وأثر السياحة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى: إن الإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزود النشاط السياحي بالسلع والخدمات، كما تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق المعزولة نتيجة الاستثمارات التي تصحب دخول المشروعات السياحية، الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل، كما أن الدراسات تشير إلى أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانياتهم للإنفاق على المشتريات من الدول التي يزورونها، حيث يعتبر هذا الإنفاق تصدير للمنتجات الوطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي حيث كلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا النوع من التصدير.(عبد الحكيم، الديب، 2001م، ص158)

هـ/ أثر السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي: تساهم السياحة في العمل على تقريب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعمال في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتعتبر أيضا السياحة أداة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم، ويتم أيضا تبادل الثقافات بين الدول السياحية من حيث اللغات والمعتقدات الفكرية ، وبالتالي تؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة وحضارة، وبالتالي يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا مهما من محاور التنمية في المجتمع.(حجاب، 2002م، ص28) .

تعريف النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي على أنه:"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".(عجمية، ناصف، 2003م، ص71) .

كما يعرف أنه: "معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ارتفاع معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها".(موسى، 2006م، ص268) .

أهم نظريات النمو الاقتصادي :

عند الحديث عن النمو الاقتصادي لابد من الرجوع إلى بعض نظريات النمو الاقتصادي والآراء التي وضعها أو جاء بها الاقتصاديون الأوائل والتي تضمنتها الكتابات الاقتصادية: بالاعتماد على(عباس، 2011م، ص65-66) و(www.faculty.mu.edu.sa) . إن آدم سميث أول من أسهم من الاقتصاديين الكلاسيكيين في إيضاح أسس النمو في الاقتصاديات الرأسمالية الحرة، وتميزت نظريته بطابع التفاؤل إزاء التقدم المطرد، حيث بنى آدم سميث آراءه على مبدأ تقسيم العمل وربط درجته بحجم السوق ومدى اتساعه وجعل الادخار شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي وأكد على أهمية تجميع رأس المال ليعد عنصرا أساسيا في نظريات النمو الاقتصادي.

أما توماس روبرت مالتوس فقد قال بأن رفاهية الإنسان وسعادته تتوقف أولا وقبل كل شئ على وزيادة الموارد بنسبة تعادل زيادة السكان على الأقل وقد تمثلت النظرية المالتوسية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه جزء اكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، وينادي مالتوس بأهمية القطاعين معا وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

أما دفيد ريكاردو فقد بنى أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما نظرية مالتس للسكان وقانون تناقص الغلة. حيث كانت نظريته أكثر ميلا إلى التشاؤم فقد انتقل من فكرة الغلة المتزايدة التي سيطرت على فكر آدم سميث إلى فكرة الغلة المتناقصة حاله في ذلك حال الاقتصاديين التقليديين الذين أعقبوا آدم سميث والذين أسسوا نظرية في النمو الاقتصادي تتسم بالتشاؤم إزاء المستقبل، بأن النمو الاقتصادي يتحقق نتيجة للنمو السكاني وما يؤدي إليه ذلك من تزايد في الناتج القومي.

ولا بد من الإشارة بالطبع إلى نموذج هارود– دومار الذي يعتبر من أقدم نماذج النمو الاقتصادي، حيث وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني، فإن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم إما عن طريق تخفيض معامل(رأس المال/الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.

ومن أبرز النماذج في الفكر النيوكلاسيكي نموذج صولو– صوان الذي يركز على أهمية كل من الادخار، الاستثمار، عنصر العمل والمستوى التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي. حيث أن ارتفاع معدل الادخار يساهم في ارتفاع معدل الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل الناتج الإجمالي.

بالنسبة لوالت ويتمان روستو الذي يعتبر من أبرز اقتصاديي الفكر المعاصر، فقد ركز دراسته حول فكرة المراحل فأبرزها كوحدة قائمة بذاتها. وتقوم على أن الاقتصاد القومي يسير في طريق شاق يقطع المرحلة تلو الأخرى متخطيا الصعاب والعقبات حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، وتتلخص نظريته في تحديد مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي بدءابمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير.

واقع السياحة في الجزائر :

بعض المؤشرات السياحية في الجزائر :

الوافدين إلى الجزائر :

يعتبر عدد السياح المتدفقين من أهم المؤشرات الدالة على تطور السياحة وازدهارها في أي بلد، وفي الجزائر فإن هذاالمؤشر تطور بشكل ايجابي في الآونة الأخيرة، حيث تزايد عدد السياح الوافدين إليها بغض النظر عن طبيعتهم، والجدول رقم (1) يوضح التطور التأشيري للوافدين إلى الجزائر خلال الفترة(2000–2017). حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في ارتفاع متزايد في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية عام 2017 حيث وصل عدد السياح إلى 2.451.000 سائح. وهذا راجع إلى اهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية خاصة بعد تحسن الوضع الأمني وزيادة الوعي الاستثماري لدى المواطن الجزائري، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحسن صورة الجزائر لدى السياح الأجانب.

جدول رقم (1): التطور التأشيري لعدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السياح الوافدين	866000	901000	988000	1166000	1234000	1443000	1638000	1743000	1772000
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السياح الوافدين	1912000	2070000	2395000	2634000	2733000	2301000	1710000	2039000	2451000

Source :World Development Indicators, 2019

السياحة ضمن المخططات الوطنية :

قامت الدولة الجزائرية بتبني مخططات وطنية وذلك بهدف النهوض بالقطاعات الوطنية من خلال تخصيص مبالغ مالية، والجدول رقم (2) يوضح توزيع الاستثمارات خلال الفترة (1967–1984). حيث قدرت الميزانية المخصصة للمخطط الثلاثي بـ 11.081مليار دج من أجل إعداد مشاريع تنموية موزعة على عدة قطاعات ومن الجدول يتضح أن الحصة الأكبر من نصيب قطاع الصناعة بمبلغ 5400 مليون دج أي ما يعادل 49% حتى أن معدل تنفيذ الاستثمارات بلغ 87% أما قطاع السياحة فجاء في المراتب الأخيرة بمبلغ 285 مليون دج ما نسبته 2.5% وهي آخر القطاعات من حيث معدلات التنفيذ فحوالي 40%من المشاريع لم تنفذ، وهكذا يعكس لنا سياسة الدولة بعد الاستقلال والتوجه الإنمائي الذي اختاره وهو التصنيع بالدرجة الأولى بينما قطاع السياحة لم يكن ضمن اهتمامات الدولة (www.mta.gov.dz).

جدول رقم(2): توزيع الاستثمارات خلال الفترة (1967–1984) الوحدة: مليون دينار جزائري، %

	المخطط الثلاثي 1967–1969	النسبة المئوية (%)	المخطط الرباعي الأول 1973–1970	النسبة المئوية (%)	المخطط الرباعي الثاني	النسبة المئوية(%)	المخطط الخماسي الأول 1984–1980	النسبة المئوية(%)
السياحة	285	2.57	700	2	1500	1.1	3400	0.84
الصناعة	5400	48.73	12400	45	48000	57.7	155460	38.8

الزراعة	1869	16.87	4140	15	12005	5.2	47100	11.76
قطاعات أخرى	3527	31.87	10500	37.85	48712	34.35	194640	48.59
المجموع الكلي	11081	100	27740	100	110217	100	400600	100

المصدر :حميدة بوعموشة، 2012م

إيرادات السياحة في الجزائر :

إن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، إذ كلما اتسع نطاق الخدمات السياحية كلما ازدادت الإيرادات المتأتية منها.والجدول رقم (3) يوضح إيرادات السياحة في الجزائر خلال الفترة(2000م-2017م).

جدول رقم(3): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	الإيرادات السياحية		المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي%	المساهمة في التشغيل (عدد العمال)	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي (مليار دولار أمريكي)
	% من إجمالي الصادرات	قيمة الإيرادات (مليون دولار أمريكي)			
2000	-	102	3.1	154700	0.297
2001	-	100	3.2	166300	0.412
2002	-	111	3.3	180500	0.628
2003	-	112	3.4	180400	0.850
2004	-	178	3.6	227500	1.840
2005	0.98	477	3.9	258900	1.640
2006	0.69	393	3.3	239000	1.840
2007	0.53	334	3.2	225400	2.260
2008	0.58	473	3.1	227700	2.080
2009	0.75	361	3.7	269200	1.770
2010	0.53	324	3.4	254100	1.554
2011	0.39	300	3.3	266600	1.664
2012	0.39	295	3.3	292200	1.774
2013	4.48	326	3.6	321400	1.814
2014	0.50	316	3.3	305900	1.991
2015	0.92	347	3.5	327300	1.608.9
2016	0.75	346	7.4	731000	196.1
2017	0.46	372	7.2	725000	190.4

Source :World Development Indicators/2019.

أ/ قيمة الإيرادات السياحية: من خلال الجدول (3) نلاحظ أن الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة(2000م-2017م) وصلت إلى أعلى قيمة عام 2005 حيث قدرت بـ477 مليون دولار أمريكي، أما باقي الفترة فقد عرفت تقلبات ما بين الارتفاع والانخفاض. ويرجع ذلك إلى إهمال القطاع السياحي من طرف الحكومة وعدم ضخ التمويل اللازم للنهوض به بالرغم من صياغتها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، وذلك بسبب اعتمادها كليا على المداخيل المتأتية من قطاع النفط.

ب/ نسبة الإيرادات السياحية من إجمالي الصادرات:من خلال بيانات الجدول (3) يتبين أن نسبة الإيرادات السياحية من إجمالي الإيرادات ضعيفة جدا، حيث كانت تتراوح بين 0.39 و 0.98 وحققت ارتفاع طفيف سنة 2013 يقدر بـ 4.48.

ج/ المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي:من خلال الجدول (3) نلاحظ أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر جد منخفضة خلال الفترة(2000–2017)، حيث كانت تتراوح ما بين 3.1% و3.9% خلال المدة(2000–2015)، وقدرت بـ 7.4% عام 2016 و7.2% عام 2017 أي وارتفعت،والسبب يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات بما فيها القطاع السياحي.

د/ عدد العمال: من خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد العاملين في القطاع السياحي خلال الفترة(2000م–2017م) حيث وصل إلى 731000 عامل عام 2016، وهو يعتبر رقم ضئيل وضعيف جدا إذا ما تمت مقارنته مع المقومات والمؤهلات السياحية الجزائرية والإمكانات التمويلية لتطويره.

هـ/ حجم الاستثمارات في القطاع السياحي: من خلال البيانات المدونة في الجدول (3) يتبين أن حجم الاستثمارات في القطاع السياحي في تزايد مستمر وملحوظ خلال الفترة (2000م–2016م) حيث وصل إلى غاية 196.1 مليار دولار أمريكي خلال لسنة 2016م لينخفض سنة 2017م إلى 190.4 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك إلى بداية تنفيذ مشاريع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030م في محاولة إعطاء القطاع السياحي الجزائري صبغة جديدة.

التشريعات والسياسات الداعمة للسياحة الجزائرية :

1– الإجراءات القانونية :

إن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر تؤكد أن الكثير من الصعوبات ما زالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية، مما أدى إلى مراجعتها بإصدار قانون الاستثمار رقم01–03 لسنة 2003م والذي حدد نظامين للحوافز الممنوحة.(الجريدة الرسمية الجزائرية، 2001م، ص6–7) .

وقصد التهيئة والتحكم في القطاع السياحي تم إصدار القانون رقم 03–01 في 17 فيفري 2003م، والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والهدف من هذا القانون هو إحداث محيط ملائم ومحفز، هذا من جهة،ومن جهة أخرى وبهدف التنظيم والاستغلال العقلاني للموارد السياحية تم استحداث قانون متعلق باستغلال الشواطئ(القانون رقم 03–02)، والهدف منه هو تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها.

كما تم أيضا إصدار قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية(القانون رقم 03–03 المؤرخ في 17 فيفري 2003م) والذي يسعى إلى الاستعمال العقلاني للموارد السياحية مع العمل على استغلالها والمحافظة عليه قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

2– السياسة الجديدة للسياحة في الجزائر :

بهدف تعزيز القطاع السياحي وعصرنته، شرعت الوزارة الوصية في إعداد خطة حول تطوير السياحة من خلال تسطير برنامج مستقبلي والذي يتمثل في المخطط التوجيهي للسياحة(SDAT) 2025، الذي أطلق سنة2008، كإطار استراتيجي ومرجعي للسياسة السياحية على المدى القصير (2009م)، المدى المتوسط(2015م) والبعيد(2025م) والذي تم تعديله إلى سنة 2030م.

ويعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق ما يلي:

1. جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي.
2. الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى.
3. تثمين التراث التاريخي، الثقافي الشعائري.
4. التحسين الدائم لصورة الجزائر.

معوقات السياحة في الجزائر وسبل تفعيلها :

1- المعوقات التي تواجه السياحة في الجزائر :

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص التي يمكن حصرها فيما يلي: (وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، 2008م، ص53).

غياب النظرة لمنتجات السياحة الجزائرية:ويرجع ذلك إلى:

1. غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز.
2. مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية.
3. غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

ضعف نوعية الخدمات السياحية:وذلك بسبب:

1. ضعف نوعية الخدمات المستخدمة.
2. إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة.
3. ضعف نوعية النقل.

ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

1. ضعف أداء وكالات الأسفار.
2. نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين.

ضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة :

خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع السياحي .

غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق .

2- سبل النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر :

للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر يجب (شنايت، خنفري، 2014، ص26-27) :

1. العمل على نشر الثقافة السياحية، وقبول السياحة كقطاع يدخل في تنمية الاقتصاد الوطني.
2. القضاء على العراقيل الإدارية والعمل على رفع جاذبية المناخ الاستثماري.
3. الاستثمار في العنصر البشري باعتباره الحلقة الأهم في القطاع في ظل وجود مقومات سياحية.
4. تحسين وتنمية العلاقات مع الدول الرائدة في المجال السياحي.
5. تطوير الإعلام السياحي عبر كامل الوسائل والدعائم.
6. العمل على تحسين الخدمات السياحية ومراجعة الأسعار.
7. فتح المجال للقطاع الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة للمساهمة في هذا القطاع.

مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر – تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر،ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2030،وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية،الثقافية،والتاريخية للبلاد،ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة فيجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

وقد تضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 المخططات التالية (تاج الدين، السبتي، 2017م، ص60) :

أ/ مخطط وجهة الجزائر: تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار، والنوعية، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره.(بوفاس، بن خديجة، 2014م، ص11) .

ب/ مخطط الأقطاب السياحية للامتياز :وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز .

ج/ مخطط التوعية السياحية: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إنها فلسفة جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم. (بوفاس، بن خديجة، 2014م، ص11) .

د/ مخطط الشراكة العمومية– الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العام والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية استجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية. وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية – الخاصة إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي،وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية.

هـ/ مخطط تمويل السياحة: أخذنا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقي أو المطور.

أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق بـ:

1. تخفيف إجراءات منح القروض البنكية.
2. الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسة السياحية وأصحاب المشاريع، من خلال نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل النوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل: بنك الاستثمار السياحي.

منهجية الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة القياسية إلى دراسة العلاقة طويلة الأجل بين السياحة والنمو الاقتصادي من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ. ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل من خلال إدخال طريقة غرانجر التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ، وذلك في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1. سوف يتم التعبير عن السياحة وفق مؤشر الإيرادات السياحية، والنمو الاقتصادي ممثلا بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي.والجدول رقم (4) يوضح الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000م–2017م).

جدول رقم (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	GDP	TOU
2000	54.790.245.60	102
2001	54.744.714.40	100
2002	56.760.288.97	111
2003	67.863.829.88	112
2004	85.324.998.81	178
2005	103.198.228.46	477
2006	117.027.304.75	393
2007	134.977.087.73	334
2008	171.000.691.88	473
2009	137.211.039.90	361
2010	161.207.268.66	324
2011	200.019.057.31	300
2012	209.058.991.95	295
2013	209.755.003.25	326
2014	213.810.022.46	316
2015	165.979.277.28	347
2016	160.129.866.57	346
2017	167.555.280.11	372

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك العالمي، 2019م

حيث أن:GDP: الناتج المحلي الإجمالي،TOU:الإيرادات السياحية.

تمكن عملية المفاضلة من تصحيح السلاسل الزمنية وإعادة طابع الاستقرار لها، ولكن في هذه الحالة يحتمل أن يتم فقدان كافة المعلومات المتعلقة بسلوك هذه المتغيرات على المدى الطويل. في مثل هذا الوضع، يتم استخدام اختبار التكامل المشترك الذي جاء به انجل وغرانجر عام 1987م(بن معزو وحمانة، 2013م، ص 72)، إن

هذا الاختبار يقدم دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات الهامة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل(www.aleq.com).

اختبار استقرار السلاسل الزمنية :

قبل البدء في الدراسة القياسية يجب القيام باختبار سكون السلاسل الزمنية المستخدمة، ومن أهم الاختبارات اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي– فولر الموسع، حيث تتلخص اختباراته في ثلاث نماذج. يتم حساب الإحصائية (T) ومقارنتها مع القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية أن السلسلة غير مستقرة لاحتوائها على جذر وحدوي، وإذا كان العكس فإننا نقبل الفرضية البديلة أن السلسلة مستقرة لعدم احتوائها على جذر وحدوي. مع الإشارة إلى أنه إذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة على مستوى النموذج III فإننا ننتقل إلى النموذج II، وإذا كانت النتيجة نفسها ننتقل إلى النموذج I. وإذا لم تتحقق الاستقرارية عند المستوى الأصلي ننتقل إلى دراستها عند أخذ الفرق الأول. (Bourbonnais, 2003, p 234) و(عطية، 2005م، ص 262–265).

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن:

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين على الرغم من وجود اختلال في المدى القصير من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية جوهانسن أو جوهانسن–جوسليوس المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية انجل–غرانجر ذات الخطوتين. (العبدلي، 2007م، ص 24) .

ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots (1)$$

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن إجراء اختبار الأثر، حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (q=r)، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} Ln(1 - \lambda_i) \dots (2)$$

حيث أن:

λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين– التباين المشترك الذي يسمح بحساب القيم الذاتية، k: عدد المتغيرات، r: رتبة المصفوفة. (سلامي وشيخي، 2013، ص 127) .

تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يمكننا نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل. تعتبر طريقة Granger من أكثر الطرق استخداما لاختبار السببية،بالتالي إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد. ويصبح النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، حيث

بالطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة. ويعبر عن نموذج تصحيح الخطأوفقا للنموذج التالي:(بن معزو وحمانة، 2013، ص 73-74)

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \dots . (3)$$

حيث أن e_{t-1} يمثل حد تصحيح الخطأ في المعادلة رقم (3)، ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. وإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

اختبار السببية لغرانجر:

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحاديا، أم تبادليا أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. أشار غرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم غرانجر فإنه إذا كان المتغير X_t يسبب المتغير Y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة Y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ(Lambelet, 2001, p 7-8).

نتائج الدراسة القياسية :

نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية :

وضحت النتائج المبينة في الجدول رقم (5) أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند أخذ الفرق الأول، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند المستوى، لذا نقبل فرض العدم بوجود جذر الوحدة. لذلك تم أخذ الفرق الأول ان القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة. بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.أما بالنسبة للسلسلة الزمنية مؤشر الإيرادات السياحية مستقرة أيضا عند أخذ الفرق الأول، بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

جدول رقم (5): نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع(ADF)

		GDP	TOU	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	
				GDP	TOU
السلسلة الأصلية	النموذج III	-2.02	-0.96	-3.71	-3.71
	النموذجII	-2.01	-1.42	-3.05	-3.05
	النموذجI	-0.05	0.62	-1.96	-1.96
سلسلة الفروق الأولى	النموذج III	-4.46	-3.93	-3.73	-3.73
	النموذجII	/	/	/	/
	النموذجI	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك :

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي يتم رفضها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ 0.0284 وهي أقل من5%مما يؤكد رفض الفرضية العدمية. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية

القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر. بالتالي يؤكد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرين.

جدول رقم (6): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

فرضيات عدد المتجهات المتكاملة	جذور أيقن Eigen value	إحصائية الأثر Trace statistic	القيم الحرجة مستوى معنوية 5%	الاحتمال**
لا شيء *	0.328739	10.58410	15.49471	0.0284
على الأكثر 1*	0.231188	4.206550	3.841466	0.0403

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية5%.

** تبني القيم المعيارية ماكينون– هوج– ميشيلس (1999).

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وغرانجر وفق مرحلتين:

1. تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات السياحية. من خلال مخرجات برنامج Eviews 8.1تم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق معادلة انحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$GDP = 5.16E + 09 + 29.27305\,TOU + \varepsilon_t \quad \ldots. (4)$$
$$(1,8300) \quad (3,2757)$$
$$R^2 = 0.52 \quad F = 10.73$$

2. بعد التأكد من استقرار بواقي انحدار التكامل المشترك باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له بـECT، ويضاف كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى، كما يلي:

$$\Delta GDP_t = b_0 + \sum_{i=1}^{n} b_{1i}\,\Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} b_{2i}\,\Delta tou_{t-i} + \lambda\, ECT_{t-1} + \varepsilon_t \ldots. (5)$$

والجدول رقم (7) يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

جدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمال
الثابت	225.1460	126.0034	2.1555	0.0354
تفاضل الايرادات السياحية	5604.123	718.1577	0.7625	0.1346
معلمة حد تصحيح الخطأ	−0.4024	0.1145	−1.7455	0.0122
معامل التحديد R^2		0.52		
إحصائية فيشر F		3.24		
إحصائية دربن–واتسن DW		1.76		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

من خلال الجدول رقم (7) يتضح أن النموذج معنوي بشكل عام، لدينا إحصائية دربن– واتسون معنوية عند مستوى 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري. نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5%، وقيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة حيث قدرت بـ 0.4024–أي أن سرعة تعديل الاختلال في النموذج المقدر تقدربـ40.24%سنويا. بالتالي يمكن القول أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة (t-1)، عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل من هذا الاختلال في الفترة (t).

وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين السياحة والنمو الاقتصادي. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.52 وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. كذلك لدينا قيمة معامل التحديد أقل من قيمة إحصائيةدربن– واتسون وهو ما يدل كذلك على معنوية النموذج.

نتائج اختبار غرانجر للسببية :

قبل القيام باختبار غرانجر للسببية، يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaikeو Schwarz حيث نختار درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين. بالاستعانة ببرنامج Eviews 8.1 تم اختيار درجة التأخير رقم (2) عند تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات السياحية.

من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية الموضحة في الجدول (8)،يتبين لنا أنه لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وبين الإيرادات السياحية كمؤشر للسياحة، حيث في الاتجاهين قيمة الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

جدول رقم (8): نتائج اختبار غرانجر للسببية

	قيمة فيشر المحسوبة	قيمة الاحتمالية
$D(GDP_C) \leftarrow D(TOU)$	1.14452	0.30420
$D(TOU) \leftarrow D(GDP_C)$	0.08881	0.7704

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1

ويمكن إرجاع سبب عدم وجود علاقة سببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر إلى كون هذه الأخيرة تعاني من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات كقطاع استخراجي فقط آيل للزوال قريبا، حيث أن قطاع المحروقات أثر كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي، فإن ارتفاع سعر البترول وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهجا صناعيا وتجاريا بحت. في حين أن التنمية الاقتصادية المستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريع ولا يحتاج إلى جهود ضخمة بل إلى اهتمام جدي وتوفير للحماية والأمن للمناطق السياحية والأفراد. إضافة إلى ضعف المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية، وإهمال من طرف المسئولين والمجتمع ككل مع عدم وجود تسهيلات في انتقال الأفراد للسياحة أو المؤسسات للاستثمار بسبب العراقيل والبيروقراطية وضعف التأطير والثقافة السياحية لدى الأفراد بشكل عام.

الخاتمة:

تحتل السياحة موقعا متميزا في اقتصادات العديد من دول العالم،وذلك لكونها تؤثر في العديد من الجوانب الاقتصادية كالعملة الصعبة، ميزان المدفوعات، الناتج الداخلي الخام، مستوى التشغيل، التكامل الاقتصادي،

الاستثمار الوطني والأجنبي. وحتى في الجانب البيئي باعتبارها تساهم في أمثلة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وبالتالي تدعيم فكرة الاستدامة في الموارد السياحية.

ولكن الجزائر بالرغم من امتلاكها للعديد من المؤهلات السياحية إلا أن فعالية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا. فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع عن طريق رسم ووضع إستراتيجية جديدة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، إلا أنه ما زال الاعتماد عليه في رفع معدلات النمو الاقتصادي بعيد المنال، فهو مازال يعاني من نفس العراقيل التي حالت دون تطوره ووصوله إلى المستوى المنشود. وكما تجدر الإشارة إلى أن السياحة أصبحت تعتبر خيار ضروري وحتمي وليس فقط بديل لقطاع المحروقات. حيث تم تبني خطة امتدت من 2001 إلى 2005 والتحكم في العقار السياحي، أما المرحلة الثانية من 2006 إلى 2010 فهي تعتبر مرحلة تقييم الانجاز والبناء الفعلي لقطاع السياحة، وهي الخطة التي تعززت ببعض التعديلات لتقدم خطة أشمل عرفت ببرنامج التنمية لآفاق 2013، كما ألحقت السلطات المسؤولة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 والذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية والإستراتيجية التنموية الواجبة الإتباع لتفعيله مستقبلا لتأدية الدور المنوط به. خاصة وأن الجزائر تمتلك المقومات اللازمة التي تساعدها لتكون بلدا سياحيا متميزا في المستقبل.

النتائج :

1. تمتلك الجزائر عدة إمكانيات ومؤهلات سياحية ضخمة تمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذا أحسن استغلال هذه الإمكانيات.

2. ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يعكسه ضعف المردودية الاقتصادية لهذا القطاع، تعكسها كل المؤشرات السياحية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالإيرادات السياحية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، عدد السياح الوافدين، عدد العمال في القطاع، وذلك راجع إلى وجود عدة عراقيل حالت دون ذلك والتي من أبرزها إهمال الدولة للقطاع كمصدر للتنمية.

3. اتخذت الدولة العديد من الإجراءات واتبعت العديد من الاستراتيجيات بهدف القضاء على المعوقات التي تواجه تطوير القطاع السياحي ومن أبرزها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

في الجانب القياسي فقد تم التوصل إلى الاتي :

1. السلسلة الزمنية لمؤشري الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات السياحية مستقرة عند أخذ الفرق الأول.

2. فيما يتعلق بالتكامل المشترك، أظهرت نتائج الاختبار أنه توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات السياحية.

3. أثبتت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل هذا الاختلال بسرعة 40.24% سنويا.

4. أظهرت نتائج اختبار غرانجر للسببية عدم وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات السياحية. إن ضعف مردودية القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى أن هذا القطاع لم يكن له أي دور في التنمية الاقتصادية منذ استقلال الجزائر، ومرد ذلك اعتماد الدولة الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية بوتيرة أسرع ودفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ثم مساهمته في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة.

التوصيات :

للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري حتى يؤدي الدور المنوط به فيما يخص تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، يجب العمل على الاتي:

1. تدعيم استراتيجيات الترويج السياحي حتى يتم تقديم الصورة الصادقة لتقاليد الدولة الجزائرية، تراثها وتاريخها.
2. تطوير الموارد البشرية العاملة في صناعة السياحة.
3. تشجيع الاستثمار في المجال السياحي مع تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية للاستثمار.
4. تشجيع الاستثمار والشراكة في القطاع السياحي خاصة أنه يعتبر مصدرا هاما للتمويل بدل الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.
5. الالتزام بتطبيق الخطط والبرامج التنموية السياحية وتسخير كل الإمكانات الموجودة من الوزارة والمؤسسات الوصية.
6. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في النشاط السياحي أو النشاطات المكملة له.
7. إعادة ترميم وصيانة المواقع الأثرية خاصة المواقع البينية والمباني التاريخية لتشجيع السياح لزيارتها.
8. منح قروض للمشاريع السياحية بفوائد معقولة، مع دعوة البنوك لتسهيل المعاملات مع المؤسسات السياحية، وذلك لحل مشكل التمويل المالي الذي يواجه القطاع السياحي.
9. الاستفادة من تجارب الدول المجاورة كتونس والمغرب التي عرفت قفزة نوعية في المجال السياحي.

المراجع :

1. الأنصاري، آسيا محمد إمام وعواد إبراهيم، خالد ،(2002م) ، إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية ،(2001م) ، الأمر رقم 01-03المؤرخ في 22 أوت. المتعلق بتطوير الاستثمار. العدد 47. الجزائر.
3. الطائي، حميد عبد النبي ،(2006م) ، أصول صناعة السياحة، الطبعة الثانية. الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.
4. العبدلي،عابد بن عابد ، (2007م) ، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي. جامعة الأزهر. القاهرة. مصر. العدد (32): 1- 56.
5. بخاري، عبلة عبد الحميد ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية. متاحة عبر الموقع الالكتروني:http://www.faculty.mu.edu.sa consulté le: 14/01/2020.
6. بن معزو،محمد زكريا وحمانة، كمال ، (2013م) ، العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر1970-2010: مقاربة قياسية-. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون. عنابة. الجزائر. العدد (35): 66-82.
7. بوفاس، الشريف وبن خديجة، منصف ،(2014م) ، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات.بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في

الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة 08 ماي 1945. قالمة. يومي 22-23 أفريل.

8. حجاب، محمد منير،(2002م) ، الإعلام السياحي. الطبعة الأولى. دار الفجر للنشر والتوزيع: مصر.

9. سعداوي، موسى. بوحطو، حكيم ،(2013م) ، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة.بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة المحلية: الأبعاد والآفاق التنموية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. يومي 3-4 ديسمبر.

10. شنايت، صباح وخنفري، خيضر ،(2014م) ، تنافسية القطاع السياحي في الجزائر واقعه وتحدياته.بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي. تيبازة. الجزائر. المنعقد يومي 26-27 نوفمبر.

11. عباس، محمود جاسم ، (2011م) ، النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد 27. العراق.

12. عبد الحكيم، محمد صبحي والديب. حمدي أحمد،(2001م) ، جغرافية السياحة. الطبعة الثانية.مصر: مكتبة الأنجلو.

13. عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية ، (2003م) ، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية-. قسم الاقتصاد. الاسكندرية. مصر.

14. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، (2005م) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق.الطبعة الأولى.الإسكندرية. مصر: الدار الجامعية.

15.غنيم، عثمان محمود. سعد، بنيتا نبيل ،(2003م) ، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل.عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

16.ماهر، أحمد. أبو حقف، عبد السلام،(1999م) ، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية. الإسكندرية. مصر: المكتب العربي.الطبعة الثانية.

17.موسى، عريقات حربي محمد ،(2006م) ، مبادئ الاقتصاد-التحليل الكمي- دار وائل للنشر: عمان، الأردن.

18. وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، (2008م) ، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية ، جانفي .

19. Bourbonnais, Régis. (2003). Econométrie, 5éme édition, Paris. France: Dunod,

20. Jean, Michel Hoermer. (1997). géographie de l'industrietouristique. France: ellipses.

21. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme. (janvier 2008). livre 01. le diagnostique audit du tourisme algérien.

22.Lambelet, Jean Christian. (2001). Cours de modèles macroéconomique. available on the website: www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf.

23.World Development Indicators. www.worldbank.org

24. World travel and tourism council data. www.wttc.org

25. www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf.

26.www.mta.gov.dz